نظريات التجارة الخارجية

**1 - مفهوم التجارة الخارجية وأهميتها**   
 للتجارة الخارجية أهمية بالغة في اقتصاديات العالم أجمع ، إذ بواسطتها يتم تبادل السلع والخدمات وحتى الأفكار بين أفراد المجتمعات مهما كانت المسافة بعيدة بينهم , إذ إن البلدان لا يمكنها بأي حال من الأحوال في الوقت الحاضر أن تعيش بمعزل عن الآخرين ، لأن أية دولة إذا اختارت العزلة أو عدم الاتصال بالدول الأخرى فإنها ستعاني من مستوى معيشتها البدائي , لان التقسيم الجغرافي للدول جعلها تختلف من حيث الموارد والإمكانيات الطبيعية , هذا الاختلاف النسبي في موارد الإنتاج أدى إلى تخصصها في إنتاج سلع معينة وتوفير حاجياتها المتبقية عن طريق التجارة الخارجية .   
 وقد اثأر موضوع تحديد أسباب قيام التجارة الخارجية اهتمام مجموعة مختلفة من المفكرين الاقتصاديين وقد كان عمل كل واحد منهم بمثابة تكملة لعمل الآخرين للوصول في النتيجة إلى الأسباب الحقيقية لقيام التبادل التجاري وتحديد أساليب التجارة الخارجية ، إذ انصب اهتمام هؤلاء المفكرين على محاولة وضع الإجابات المناسبة للتساؤلات الآتية :

* + ما هي العوامل التي تحدد تخصص دولة معينة في إنتاج وتصدير نوع من السلع او الخدمات وتخصص الدولة الأخرى في إنتاج وتصدير نوع آخر من تلك السلع والخدمات ؟
  + هل يحقق هذا التخصص الدولي مكاسب للدول التي تتبادل السلع والخدمات مع بعضها البعض أم يحقق لها خسائر ؟
  + ما هي المعدلات التبادلية بين الدول (أو بين السلع) التي تحقق هذه المكاسب وهل هناك معدلات تبادل دولية تحقق منافع لدول ما وخسائر لدول أخرى ؟
  + هل تؤثر التجارة الخارجية استيرادا وتصديرا على المتغيرات الاقتصادية المحلية مثل توزيع الدخل وتنمية القطاعات الإنتاجية وغير ذلك ، وما هي هذه الآثار ؟

وقد ظهرت العديد من النظريات والمدارس التي حاولت الإجابة عن هذه الأسئلة في إطار نظري يتلاءم مع المرحلة التاريخية والأوضاع الاقتصادية السائدة إبان ظهور هذه النظريات وابرز الدعوات إلى تبنيها بدعم من السلطات السياسية في أحيان كثيرة ذلك لأنها تصب في مصلحة النظم السياسية آنذاك .

**نظرية التجاريين (الميركانتليين Mercantilism) :**

بدأت الأفكار والكتابات التجارية (الميركانتيلية) في إعقاب اكتشاف الطريق المؤدي إلى الهند عبر رأس الرجاء الصالح في جنوب إفريقيا من قبل البرتغاليين على يد ماجلان عام 1488 وفاسكودي كاما وسيطرتهم على طرق التجارة مع آسيا ، وما تبعها من اكتشاف القارة الأمريكية من قبل الأسبان على يد كريستوفر كولومبس عام 1492، مما أدى إلى تراكم كميات كبيرة من المعادن الثمينة وبخاصة الذهب والفضة التي نقلت من أميركا إلى أيدي الأسبان ، وكذلك تطور التجارة بين البرتغال والشرق الأسيوي قد أدى هو الآخر إلى تركيم كميات من الذهب والفضة والحرير والتوابل والعطور ، الأمر الذي خلق وجهة نظر لدى هؤلاء بان المعادن الثمينة والأشياء النفيسة الاخرى هي أصل الثروة ، لان امتلاكها من قبل أية دولة سيخلق لها حالة من القوة والنفوذ والقدرة ، وهذا ما سيمكنها من امتلاك أي شيء آخر ، كما إنهم اعتقدوا بان ما تربحه دولة ما من التجارة الخارجية سيكون على حساب الدولة الأخرى ، أي ان التجارة الخارجية تؤدي إلى ربح دولة وخسارة الدولة الأخرى حتما ، الأمر الذي دعا التجاريين إلى بناء دولة قومية قوية قادرة على حماية نفسها من خلال تكوين جيش وأسطول قويين يمولان من الذهب والفضة التي تجمعها الدولة وهو ما أطلق علية بالدعوة إلى بناء الدولة القومية (القومية الاقتصادية Economic Nationalism ) والتي مهد لها الوزير الايطالي الشهير (ميكافيللي Mekaffel) في كتابه (الأمير La Prince) ومقولته الشهيرة (الغاية تبرر الوسيلة) .

هذه الأفكار بدأت تنتشر بسرعة لدى الفلاسفة والمفكرين لدرجة أنها أقنعت السلطة السياسية الإقطاعية بها مما دعا إلى قيامهم ببناء الأساطيل التجارية القوية وتوفير الحماية اللازمة لها ، مع ضرورة منع الاستيراد من الخارج إلا للأشياء الضرورية جدا وفي نفس الوقت تشجيع الصادرات إلى أقصى درجة لان هذين الإجراءين كفيلان بتركيم الذهب والفضة والمحافظة عليهما . فإذا لم يكن للدولة مناجم تحوي الذهب والفضة فإن السبيل الوحيد للحصول عليها هو التجارة الدولية , وهذا يستدعي أن تحقق الدولة فائضا في ميزانها التجاري , أي أن تفوق صادراتها استيراداتها ويدفع الفرق بالمعدن النفيس , ويلزم تحقيق فائض في الميزان التجاري أن تعمل الدولة بأساليبها المختلفة على بلوغ هذه النتيجة .   
 ولقد ميز التجاريين بين ثلاث فترات مرت بها النظرية هي :   
 الفترة الأولى : وهي الفترة التي تعرف بفترة - *السياسة المعدنية* - ويستدعي احتفاظ الدولة في تلك الفترة برصيد من المعدن النفيس وإخضاع عمليات إخراج المعدن النفيس للخارج لرقابة مباشرة وقد اشتهرت هذه السياسة لدى الأسبان أكثر من غيرهم .   
 الفترة الثانية : وهي الفترة التي تعرف بفترة - *السياسة التجارية* - اكتفت الدولة نتيجة تجاربها بأن تفسر معاملاتها مع كل دولة على إنفراد ومن ثم لم تعد هناك حاجة إلى فرض رقابة مباشرة على كل عملية من عمليات إخراج المعدن النفيس إلى الخارج , وعلى أن تكتفي الدولة بالرقابة غير المباشرة على مجموع معاملاتها مع كل دولة وقد اشتهرت هذه السياسة لدى الانكليز أكثر من غيرهم ، اذ تم اعتمادهم على أساطيلهم التجارية الكبيرة والقوية في جلب المعادن الثمينة عن طريق التجارة والنقل البحري .   
 الفترة الثالثة : وهي الفترة التي تعرف بفترة - *السياسة الصناعية* - إذ إتضح للدولة أن مركزها النهائي يتوقف على مجموع صادراتها في نهاية العام , وعلى ذلك فليس من الضروري أن تكون معاملاتها مع كل دولة في صالحها فالعبرة في مجموع معاملاتها اذ تم اعتمادهم في جلب المعادن الثمينة على التصنيع الحرفي وتصدير البضائع المصنعة في (المانو فاكتورات) الحرفية التي دعا إلى فتحها وتنميتها والإشراف عليها (جوزيف كولبيرتJ . Gilbert ) وزير خزانة لويس الرابع عشر .   
 ولقد أقتضى منطق التجاريين ضرورة تدخل الدولة في التجارة الخارجية لذلك طالبوا بوجوب إخضاع التبادل الدولي لبعض القيود والتي تتمثل في الضرائب على الواردات وإعانة الصادرات ومنع استيراد بعض السلع وغيرذلك بقصد تحقيق فائض في الميزان التجاري . وقد **كان من الوسائل التي اتبعها التجاريون فرض قيود على تصدير المواد الغذائية كي ينخفض ثمنها وبالتالي تنخفض مستويات الأجور وهذا من شأنه خفض تكاليف الإنتاج في الصناعة وتشجيع الصادرات الصناعية .**

* **نظرية الطبيعيين (الفيزيوقراط Physiocrats )**

بقي مذهب التجاريين سائدا في الساحة الاقتصادية الأوربية حتى ظهرت أفكار جديدة تنتمي إلى مدرسة أطلق عليها مدرسة الطبيعيين او الفيزيوقراط , وهي تعد أول مدرسة اقتصادية فكرية جديدة لها مؤسس هو الفرنسي (فرانسوا كيناي F . Kenny 1691 - 1774) وهو احد أطباء الملك الفرنسي لويس الخامس عشر وقد نشر افكار هذه المدرسة في كتابه الموسوم «الجدول الاقتصادي Economic Tale» عام 1758 ، وقد نادت افكار هذه المدرسة بحرية النشاط الاقتصادي (التجاري على وجه الخصوص) وفقا للقوانين الطبيعية التي تحكم النشاطات المختلفة بما فيها النشاط الاقتصادي الذي مثله كيناي بالدورة الدموية في جسم الكائن الحي التي تعمل بشكل تلقائي دون تدخل من صاحب الجسم . وقد استعار كيناي فكرة "الجدول الاقتصادي" من الدورة الدموية في جسم الإنسان , اذ ان المجتمع (اي مجتمع كان) ينقسم الى ثلاث طبقات هي طبقة المزارعين وهي الطبقة المنتجة الوحيدة , باعتبار ان النشاط الزراعي آنذاك هو النشاط الرئيسي السائد ليس في فرنسا فحسب وانما في جميع ارجاء المعمورة , اذ لم تولد الثورة الصناعية بعد , و طبقة ملاك الأراضي و اخيرا طبقة الصناع والحرفين , وتسمى الطبقتين الأخيرتين بالطبقات العقيمة .

**وتتمثل أهم أفكار هذه المدرسة في نقطتين أساسيتين , الأولى** "وجود نسق طبيعي يقود المجتمعات الانسانية , فمن غير المفيد تحديدها بتشريعات بل تركها لذلك النسق الطبيعي" **وهو بمثابة الولادة الأولى لفكرة (اليد الخفية Hidden Hand) التي تسيّر الحياة الاقتصادية وضرورة تنحي الدولة عن إدارة الاقتصاد , أما الثانية "** إن الزراعة هي أصل النشاط الاقتصادي المنتج وهي مفضلة على الصناعة والتجارة , وان الأرض هي مصدر جميع الثروات , وان الفلاحين هم الطبقة المنتجة الوحيدة , اما الطبقات الأخرى فهي عقيمة **"** فإذا كانت قيمة الناتج الزراعي لسنة ما هي 5 ملايين دينار مثلا فان :

1. الطبقة المنتجة (المزارعون) ستحتفظ بمليوني دينار لإدامة معيشتها ولغرض الابذار والتسميد وما الى ذلك , وهذا المبلغ سيبقى بحوزتها دون ان يتداول
2. إما الثلاث ملايين الأخرى فان طبقة ملاك الأراضي سيحصلون منها على 2 مليون كبدل تاجيرهم الارض الى المزارعين
3. وتحصل طبقة الصناع والحرفيين على مليون دينار لقاء السلع والخدمات التي يبيعونها للمزارعين كالملابس والأثاث والعدد اللازمة للزراعة والمستلزمات المعيشية الأخرى .
4. إلا أن ملاك الأراضي (الطبقة العقيمة الأولى) سيخصصون مليونا لشراء السلع الزراعية والمواد الغذائية من المزارعين (الطبقة المنتجة) وتخصص المليون الثاني لشراء السلع المصنوعة من الحرفيين والصناع (الطبقة العقيمة الثانية) .
5. وعليه فان الطبقة العقيمة الثانية (الصناع والحرفيين) وبعد ان يستلموا مليني دينار سوف يقومون بإعادة هذه المبالغ إلى المزارعين مليون منهما لشراء المنتجات الزراعية اللازمة لصناعتهم كالأخشاب والقطن والصوف والجلود وغيرها , ومليون يخصص لشراء المواد الغذائية الزراعية التي يحتاجونها لمعيشتهم اليومية .
6. **وعليه فان طبقة المزارعين سوف تستعيد الملايين الثلاث التي أعطتها للطبقتين العقيمتين , أي إن الدخل (القومي) سيعود بأكمله إلى الطبقة المنتجة الوحيدة .**

**وعلى ذلك فإن الطبيعيون توصلوا إلى أن قيود التصدير التي فرضها التجاريون على المواد الغذائية كانت مسؤولة عن زيادة العرض ومن ثم عن انخفاض أثمان الحاصلات الزراعية الى ما دون السعر الطبيعي الذي اسموه بـ (السعر العادل Just price) الذي يرضى به كل من المنتجين والمستهلكين , وهو ما اضر كثيرا بالإنتاج الزراعي خاصة في ذلك الحين .**

**وقد رفع الفزيوقراط شعارا يقول *( دعه يعمل Laser - Faire دعه يمر lassoer - Passer)*** من قبل احد مفكريهم وهو فنست دي جورناي الأمر الذي دفع إلى ترك الأفراد والجماعات الى ممارسة الأنشطة الاقتصادية المتنوعة بحرية بعيدا عن القيود والعقبات ، وقد بدأت للتو بوادر الثورة الصناعية ، مما مهد الطريق إلى تبلور أفكار الاقتصاديين التقليديين أمثال هيوم وسميث وريكاردو وميل وغيرهم والذين هاجموا جميع إشكال الحماية والتدخل وفرض القيود على التجارة الخارجية .

ومن ابرز مفكري هذه المدرسة هم كل من :

* رفيرا وقد حاول تطوير آراء كيناي باعتبارها توجهات جديدة في ادارة الدولة
* تروزون وهو من تلامذة كيناي المخلصين وقد دافع بحماس عن الفكر الطبيعي
* تورجو يدعي عدم انتماءه للفزيوقراط رغم ان أفكاره تتناغم معهم
* فرناندو جالياني الذي أضاف إلى الزراعة القطاعات الإنتاجية الأخرى في الأهمية
* كراسان الذي يرى إن قيمة السلعة تتحدد من قبل الأفراد الذين يطلبونها
* كوندياك الذي يرى ان قيمة الأشياء تتحدد بتقاطع منحنى منفعتها للأفراد ومنحنى ندرتها

**2 – النظريات الكلاسيكية للتجارة الخارجية**

لقد كان للفشل الذي منيت به الأفكار الميركانتيلية (Mercantilism) في الحفاظ على المستوى الاقتصادي والمعيشي المرتفع للدول التي اتبعت السياسة التجارية وعلى الأخص اسبانيا والبرتغال ، وظهور الأفكار الطبيعية التي تؤمن بتلقائية النشاط الاقتصادي ووجود الأيادي الخفية الكفيلة بإعادة حالة التوازن إلى النظام الاقتصادي بسبب انسجام المصلحة الفردية مع المصلحة العامة ، أضف إلى ذلك ظهور بدايات الثورة الصناعية الكبرى وما رافقها من الحاجة الماسة الى تدفق السلع والخدمات من والى البلدان الصناعية بما فيها المواد الأولية والأيدي العاملة والبحث عن الأسواق الملائمة لتصريف الفائض الإنتاجي دون قيود أو عوائق ، فقد **نادى الكلاسيك ودافعوا بشدة عن الحرية الاقتصادية وكانت حرية التجارة امتدادا طبيعيا لمبدأ الحرية الاقتصادية وحسب رأيهم فإن الانسجام بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة أمر واضح, وإزاء هذا الوضع بدأت آراء وأفكار جديدة تظهر للسطح لتفسير التجارة الخارجية ، ومنها :**

**اولاً : نظرية التوازن التلقائي: "دافيد هيوم " spontaneity Balance**

**وتتلخص نظرية (ديفيد هيوم David Hume) في أن المعدن النفيس يتوزع على البلاد الداخلة في علاقات تجارية دون الحاجة إلى تدخل من قبل الدولة فإذا زاد ما لدى الدولة من المعدن النفيس على القدر الذي يتناسب مع نشاطها الاقتصادي, فإن أسعار السلع في تلك الدولة ترتفع بالنسبة لأسعار السلع في البلاد الأخرى مما يؤدي إلى انخفاض صادراتها وارتفاع في استيراداتها ومن ثم انسياب هذا المعدن النفيس الى الخارج ، وبالعكس ، فإذا كان لديها من المعدن النفيس كمية اقل من حاجة حجم نشاطها الاقتصادي فإن أسعار السلع في هذا البلد تنخفض بالنسبة لأسعار السلع في الدول الأخرى مما يؤدي إلى زيادة صادراتها ونقص وارداتها وفي النهاية يتحقق الفائض في الميزان التجاري مما يؤدي إلى تدفق الذهب إلى الدولة من العالم الخارجي .   
 وهكذا استطاع هيوم عن طريق دراسة العلاقة بين كمية المعدن النفيس في بلد ما ومستويات الأسعار فيه, والعلاقة بين مستوى الأسعار فيه ومستوى الأسعار في العالم الخارجي إلى عدم جدوى القيود التي تفرض على التجارة الدولية. وتعد نظرية هيوم مقدمة لظهور أشهر النظريات النقدية وهي (النظرية الكمية للنقود) والتي تنصّ على إن هنالك علاقة طردية تربط بين كمية النقود في التداول في بلد ما وبين المستوى العام للأسعار في ذلك البلد ، وا**لتي تدعو إلى عدم الفائدة من تركيم الكميات الكبيرة من الذهب والفضة داخل البلد لان ذلك سرعان ما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار ومن ثم خروج هذه الكميات من المعدن الثمين إلى خارج البلد**.**

**ثانياً : نظرية الميزة المطلقة " آدم سميث " The Absolute Advantages**

**نشر (آدم سميث (Adam smith أفكاره في التجارة الدولية في كتاب أصدره عام 1776م تحت اسم " ثروة الأمم Wealth of Nations " وهي جزء من النظرية الكلاسيكية . ومضمون النظرية ينص على أن المزايا التي تنتج عن تقسيم العمل داخل الدولة نفسه فإنها تتحقق كذلك نتيجة لتقسيم العمل على النطاق الدولي (قام آدم سميث بقياس المزايا التي يحققها تقسيم العمل بين الإفراد داخل الصناعة الواحدة في معمل للدبابيس) . أي ان الدولة تتخصص في إنتاج السلع التي تتوقع أن يزداد إنتاجها فيها ، بتكاليف اقل أو بكفاءة أعلى أو بالاثنين معاً وذلك لوفرة المواد الأولية او العمالة المدربة او الرخيصة او الآلات او الظروف المناخية المواتية...الخ.**   
 **والأساس الذي اعتمد عليه آدم سميث في توسيع نطاق تطبيق آرائه لتحسين العمل لتشمل المجال الدولي (اتساع نطاق السوق) هو التبادل ، فالسوق يتسع بدرجة أكبر إذا ما تمكنت السلع من إيجاد أسواق لها خارج نطاق البلد , لان ذلك سيؤدي إلى توجيه النشاط الاقتصادي نحو انتاج السلع التي تنتج بتكاليف أقل من تكلفة إنتاجها في الخارج واستيراد السلع الأجنبية التي يمكن إنتاجها بالخارج بتكاليف أقل من تكاليف إنتاجها في الداخل , فتقسيم العمل في المجال الدولي طبقا لما جاء في كتاب آدم سميث يوجب على الدولة أن تتخصص في إنتاج السلع التي تكون لديها ميزة مطلقة في إنتاجها ، وكما في الجدول الآتي :**

**جدول افتراضي يمثل التكاليف المطلقة في العراق وسوريا**

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
|  |  | **العراق** | **سوريا** |
| **التمر** | **كغم- انتاج ساعة العمل** | **60** | **40** |
| **القمح** | **كغم- انتاج ساعة العمل** | **30** | **60** |

**من الجدول أعلاه نجد ان ساعة العمل الواحدة تنتج (60 كغم) من التمر في العراق بينما تنتج (40 كغم) منه في سوريا ، وبالمقابل فان ساعة العمل هذه تنتج (30 كغم) من القمح في العراق و (60 كغم) منه في سوريا، وعليه فان للعراق فاعلية وميزة مطلقة في إنتاج التمر على سوريا (60 كغم من التمر في العراق اكثر من 40 كغم منه في سوريا) ، بينما لسوريا فاعلية وميزة مطلقة على العراق في إنتاج القمح (60 كغم من القمح اكثر من 30 كغم منه في العراق) ، وبوجود التجارة بين البلدين فان على العراق ان يتخصص في إنتاج التمور لأنه يتمتع بميزة مطلقة في إنتاجه وتتخصص سوريا في انتاج القمح لأنها تتمتع بميزة مطلقة في إنتاجه هي الأخرى .**

**فقبل قيام التجارة بين البلدين فقد كان العراق ينتج (90 كغم) من التمر والقمح في ساعتين ، بينما تنتج سوريا (100 كغم) من التمر والقمح في ساعتين أيضا ، وان مجموع ما ينتجه البلدان من كلا السلعتين هو (190 كغم) في أربع ساعات .**

**أما بعد قيام التجارة بينهما وتخصص كل منهما بإنتاج السلعة التي يمتلك في إنتاجها ميزة مطلقة فسيكون العراق قادرا على إنتاج (120 كغم) من التمر بدلا من (90كغم) من كلا السلعتين في ساعتين ، وسيكون بمقدور سوريا ان تنتج (120 كغم) من القمح بدلا من (100كغم) من كلا السلعتين في الساعتين أيضا ، وسيكون بمقدور البلدين أن ينتجا (240 كغم) من كلا السلعتين بدلا من (190 كغم) في أربع ساعات أي بزيادة مقدارها (50 كغم) من السلعتين قبل التخصص . ويرى آدم سميث ان التبادل التجاري بين البلدين سيعود بالنفع والمكاسب عليهما معا ، ومن الجدول أعلاه نجد إن معدل التبادل المحلي في العراق يساوي (6كغم) من التمر مقابل (3كغم) من القمح ، وفي سوريا فان معدل التبادل المحلي فيها يساوي (6كغم) من القمح مقابل (2كغم) من التمر، فإذا اتفق البلدان على أن يكون معدل التبادل بينهما هو (6كغم) من التمر مقابل (6كغم) من القمح فان العراق سيحقق مكسبا قدره (30 كغم) من القمح وتحقق سوريا مكسبا قدره (20كغم من التمر) .**

**على أن هذه النتائج قد بنيت على أساس اعتقاد آدم سميث بان نفقات إنتاج السلع محسوبة بكمية العمل المبذولة في إنتاجها ، وان عنصر الإنتاج الوحيد الذي يؤخذ بنظر الاعتبار في حساب التكاليف الإنتاجية هو عنصر العمل ، إلا إن هذا الأساس الذي بنى سميث نظريته عليه لا يمثل إلا حالات قليلة من التجارة الخارجية وخاصة بين الدول المتقدمة من جهة وبين الدول النامية من جهة أخرى ولا تصلح لتفسير التجارة بين الدول المتقدمة ذاتها بسبب تقارب إنتاجية العمل فيها وتنوع الإعمال فيها ، وهذا ما دفع (ديفيد ريكاردو) الى صياغة نظرية بديلة للتجارة الخارجية مبنية على أساس الفوارق في التكاليف النسبية بين البلدان بدلا من التكاليف المطلقة أي ان نظرية التكاليف المطلقة هي حالة خاصة من حالات التكلفة النسبية ، لذا اطلق على هذه النظرية اسم نظرية (المزايا او التكاليف النسبية) .**

**وقد وجهت انتقادات لأفكار آدم سميث وأخِذ على مبادئه أنها تنادي بأن تتخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تتفوق في إنتاجها ، ولكن الدولة التي لا تتفوق في إنتاج أي سلعة فهل عليها ان تتوقف عن الإنتاج وتكتفي بالاستيراد ؟ , فهناك عدد من الدول لا تتمتع بأي تفوق وهذا يكون عرضة لمشكلات اقتصادية لأن سلع الدولة المتفوقة ستغزو أسواقها في وقت لن تستطيع فيه تصدير أية سلعة لكي تمول الاستيراد .   
 وعلى الرغم من أن هذه الملاحظة قد أثيرت فيما بعد بحيث لم يستطع سميث نفسه أن يرد عليها ،** مما حدا بريكاردو إلى الإدلاء بنظريته التي سنأتي عليها **، وعلى كل حال فإن هذا الانتقاد لم ينتقص كثيرا من قدر نظرية سميث لأن الحكم على أية نظرية يجب أن يأخذ بعين الاعتبار الظروف التي كانت سائدة وقت المناداة بها , فحرية التجارة كانت في صالح بريطانيا في ذلك الوقت (بداية انطلاق الثورة الصناعية) وكانت صناعة بريطانيا قوية ولم يكن يخشى عليها من منافسة الدول الأخرى .**

**ثالثا : نظرية الميزة النسبية " ديفيد ريكاردو " The Comparative Advantages   
 أورد (ديفيد ريكاردوDavid Ricardo) نظريته في التجارة الدولية من خلال كتابه "مبادئ الاقتصاد السياسي Principle of Politic Economic" عام 1817م ويعالج هذا الكتاب أساسا موضوع القيمة والتوزيع والريع , ويتناول موضوع التجارة الدولية في الباب السابع منه ضمن واحدٍ من اهم القوانين الاقتصادية حتى وقتنا الحاضر وهو (قانون النفقات او المزايا النسبية** The Comparative Advantages Law**) , وقد استعرض ريكاردو ما ذهب اليه آدم سميث من أن التجارة الخارجية بين دولتين ستعود بالفائدة عليهما وأن التخصص وتقسيم العمل الدولي لا يتوقف على نظرية الميزة المطلقة للدول وإنما على مقارنة الميزة النسبية لمختلف الدول في إنتاج السلعتين معا , إحداهما بالنسبة للأخرى , وقد اعتمدت نظرية ريكاردو على عدة فرضيات من بينها :**

1. **وجود دولتين ، وسلعتين في التبادل التجاري .**
2. **عوامل الإنتاج تنتقل بحرية كاملة داخل الدولة مع عدم إمكانية انتقالها خارج حدود الدولة .**
3. سيادة سوق المنافسة التامة **، سواء في البيع أو الشراء .**
4. **انعدام نفقات النقل والتأمين والتعريفة الجمركية وغيرها من النفقات.**
5. **استخدام نظرية القيمة في العمل ، أي إن قياس قيمة أية سلعة تتم بكمية العمل المصروف في إنتاجها .**
6. **توجد تقنية واحدة لصناعة السلعة داخل الدولة ، ولكنها تختلف من دولة لأخرى .**
7. التوظيف الكامل لعوامل الإنتاج .

ولتوضيح النظرية نستعين بالمثال الأتي الذي أورده ريكاردو في نظريته والذي يصوّر إنتاج كل من انكلترا والبرتغال لسلعتين هما النبيذ والقماش وكما يأتي :

**تكاليف انتاج وحدة النبيذ ووحدة القماش بعدد العمال في السنة**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **الدولة** | **النبيذ** | **القماش** |
| **البرتغال** | **80** | **90** |
| **انكلترا** | **120** | **100** |

نلاحظ من الجدول أعلاه إن ريكاردو افترض (لأغراض التبسيط في التحليل) وجود بلدين في التجارة الدولية ، وان كل منهما يسخّر جميع موارده الاقتصادية في إنتاج سلعتين فقط (لأغراض التبسيط كذلك) ، وكما في الجدول ، أي إن وحدة النبيذ تحتاج الى عمل 80 عاملا في السنة في البرتغال و120 عاملا في انكلترا ، في حين إن وحدة القماش تحتاج الى عمل 90 عاملا في السنة في البرتغال و100 عامل في انكلترا .

ومنه يتضح أن البرتغال تمتلك ميزة مطلقة على انكلترا في إنتاج كلا السلعتين ، لان إنتاج وحدة من كلا السلعتين في البرتغال يكلف عددا من العمال اقل منه في انكلترا ، أي ان العمل في البرتغال أكثر كفاءة من العمل في انكلترا ، ولكن من الممكن ان تحقق البرتغال مكاسب اكبر فيما لو تخصصت بإنتاج النبيذ (لأنها تمتلك ميزة نسبية في إنتاجه) وتركت إنتاج القماش الى انكلترا (لأنها تمتلك ميزة نسبية في إنتاجه أيضا) ، وقامت بتصدير النبيذ الفائض عن حاجتها واستوردت من انكلترا حاجتها من القماش الانكليزي . وهذا يعود الى ان البرتغال ، وان كانت تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج كلا السلعتين إلا إن لها تفوق نسبي في إنتاج النبيذ أكثر من القماش لان التكاليف النسبية لإنتاج وحدة النبيذ فيها تساوي ( 80 / 90 = 0,9) أي ان تكاليف إنتاج وحدة النبيذ تعادل تكاليف إنتاج (0,9) وحدة من القماش . اما في انكلترا فان التكاليف النسبية لإنتاج النبيذ فيها تساوي (120 / 100 = 1,2) وهذا يعني ان تكاليف إنتاج وحدة واحدة من النبيذ في انكلترا تساوي تكاليف (1,2) وحدة من القماش ، وبالمقارنة نجد ان التكلفة النسبية لوحدة النبيذ المنتجة في البرتغال اقل من مثيلتها في انكلترا ، لان (0,9 < 1,2) ومن ثم فان من مصلحة البرتغال ان تتخصص في إنتاج النبيذ وتصديره الى انكلترا ، وتستورد منها الأقمشة التي تنتجها انكلترا بتكلفة اقل .

وبإجراء عمليات حسابية بسيطة نجد ان التكاليف النسبية للأقمشة الانكليزية هي (100/120= 0,83) ، اما التكاليف النسبية للأقمشة البرتغالية فهي (90/80 = 1,12) ، أي ان التكاليف النسبية للأقمشة الانكليزية اقل من التكاليف النسبية للأقمشة البرتغالية (0,83 < 1,12) ، وبعد التخصص وقيام التجارة بين البلدين فان كلا منهما سيحقق مكسبا ، فإذا صدرت البرتغال وحدة من النبيذ تكلفها عمل 80 عاملا في السنة واستوردت مقابلها وحدة من القماش كانت ستكلفها عمل 90 عاملا في السنة فإنها تحقق مكسبا قدره عمل 10 عمال في السنة ، وبالمقابل فان انكلترا إذا ما صدرت وحدة قماش تكلفها عمل 100 عاملا في السنة واستوردت محلّها وحدة نبيذ كانت ستكلفها عمل 120 عاملا في السنة فإنها ستحقق مكسبا يعادل عمل 20 عاملا في السنة الواحدة .

**ملاحظة مهمة :**  **من خلال مقارنة المكاسب التي تحققها كلا الدولتين ، نجد ان المكاسب التي حققتها الدولة ذات التكاليف المطلقة الأقل (البرتغال) هي اقل من مكاسب الدولة ذات التكاليف المطلقة الأعلى (انكلترا) ، وكأن النظرية توحي الى ان مكاسب الدول الأقل تطورا ونموا (الدول النامية) من المشاركة في التجارة الدولية هي اكبر من مكاسب الدول المتقدمة والمتطورة اقتصاديا ، وهو طبعا مخالف للواقع ، لماذا ؟**

ولكن ينبغي الالتفات الى نقطتين جوهريتين قامت عليهما فرضية تحقيق المكاسب من التجارة بين الدولتين : الأولى افتراض ريكاردو ان التبادل التجاري بين البلدين يتم على أساس وحدة من الأقمشة تتم مبادلتها مع وحدة من النبيذ ، والثانية هي ان السلعة التي يتمتع البلد بميزة نسبية في إنتاجها هي نفس السلعة التي لا يتمتع البلد الأخر بميزة نسبية في إنتاجها .

**الانتقادات الموجهة للنظرية**

على الرغم من بقاء هذه النظرية كأساس لتفسير التجارة الخارجية بين الدول لمدة طويلة ، الا إن الانتقادات بدأت توجه إليها منذ بداية الحرب العالمية الأولى ، وخاصة من قبل اوهن وفرانك غراهم ، وفي ما يأتي أهم هذه الانتقادات :

1. **المغالاة في التبسيط :** ان افتراض وجود دولتين في التبادل الدولي وسلعتين قابلتين للتبادل قد ابعد النظرية كثيرا عن الواقع الذي تتبادل فيه مئات الدول لملايين السلع ، كما تتعرض فيه الأذواق والإمكانيات الى التبدل والتغير المستمرين واللذين يؤثران على مكانة الدول التجارية فالدولة التي تكون متميزة بتجارتها اليوم قد تفقد هذه الميزة في الغد لتحل محلها دولة أخرى وهكذا ، وقد يمكن حل هذا الإشكال بافتراض ان العالم ينقسم الى الدولة المعنية بالتحليل وبين بقية دول العالم ، اما السلع فيمكن كذلك تقسيمها الى السلع التي تتميز بإنتاجها دولة التحليل من جهة والسلع التي يتميز بإنتاجها العالم من جهة ثانية ، اما حالة تبدّل الأذواق او الإمكانيات فإنها ربما تؤدي الى تبديل مواقع الدول المصدرة في تسلسلها في التجارة الدولية .
2. **افتراض انعدام نفقات النقل والتأمين وغيرها :** وهو أمر لا يمكن تصوره ، بل إن هذه النفقات أحيانا تقترب من قيمة السلعة نفسها او ربما تتفوق عليها ، ففي حالة كون هذه النفقات عالية فقد تنتفي معها الميزة النسبية التي تمتلكها الدولة في إنتاج السلعة ، مما يؤدي الى توقف البلدان الأخرى من الاستيراد مها بسبب ارتفاع تكاليف النقل وبالتالي توقف التجارة الخارجية بينهما . فإذا كانت الدولة المصدرة بعيدة عن أسواق استهلاك السلعة او كانت السلعة من النوع الذي يحتاج الى ظروف خاصة في النقل كالنفط الخام او السلع سريعة التلف او ما شابه ذلك ، فان تكاليف النقل قد تلغي الميزة النسبية للدولة المنتجة .
3. **افتراض الاستغلال الكامل للموارد الاقتصادية :** أي إن الاقتصاد القومي في حالة توازن ، الا ان هذا الافتراض غير واقعي ، إذ ان (كينز Keyns ) قد اثبت ان حالة التوازن يمكن ان تحدث دون حالة الاستخدام الكامل ، أي من الممكن حدوث حالة توازن في الوقت الذي تكون فيه موارد اقتصادية معطلة ، الأمر الذي سوف يدفع الدولة المنتجة الى استخدام هذه الموارد المعطلة والتي غالبا ما تكون ذات كفاءة إنتاجية اقل وبالتالي انخفاض في مستوى الميزة النسبية التي كانت تمتلكها الدولة .
4. **افتراض ثبات نفقات الإنتاج للوحدة الواحدة بغض النظر عن حجم الإنتاج :** إلا إن الواقع يشير الى إن المشاريع الإنتاجية تخضع بعد حد معين من الإنتاج الى قانون تزايد النفقات (او قانون تناقص الغلة) ، ويقصد بهذا الحد المعين هو عندما تتساوى الكلفة الحدية مع الإيراد الحدي ، اذ عند زيادة الإنتاج عن هذا الحد فان التكلفة الحدية تبدأ بالارتفاع في حين يبدأ الإيراد الحدي بالانخفاض مما يخلق فجوة بينهما تمثل خسارة للمنتج تدفعه للحد من زيادة الإنتاج .
5. **افتراض حرية التجارة الخارجية وسيادة حالة المنافسة التامة بين الدول :** وهو أمر مخالف للواقع اذ إن معظم الدول تقوم بفرض قيود على حركة صادراتها واستيراداتها كل حسب ظروفها الاقتصادية والموردية وطاقات الإنتاج السلعي لديها ، أما افتراض سيادة حالة المنافسة التامة في الأسواق الدولية فهو مخالف للحقائق الدولية الآتية :
6. ان معظم السلع الخاضعة للاستيراد والتصدير هي سلع متمايزة وليست متجانسة .
7. وجود القيود التجارية التي تفرضها الدول في معظم الحالات.
8. يسود الاحتكار او المنافسة الاحتكارية معظم النشاطات الاقتصادية في العالم .
9. **افتراض المقايضة بالسلع :** غير إن واقع الحال يشير الى أن الاقتصاد الحديث قد فارق التجارة بالمقايضة واستبدل بها استخدام النقود بأشكالها المختلفة وعلى نطاق واسع كوسيط للتبادل ، كما ان التبادل الدولي يتم بالنقود الدولية ذات الأسعار المختلفة والمتغيرة للصرف والتي تجعل عملية التبادل خاضعة الى قوانين العرض والطلب الدوليين والأسعار الدولية للسلعة وأسعار الصرف الأجنبي وليس الى المقايضة المجردة .

**الاختبار التجريبي لنظرية التكاليف النسبية لـ ماك دول** **McDougall**

يعد اختبار (ماك دول) أول اختبار تجريبي لنظرية التكاليف النسبية لريكاردو ، وقد اجري هذا الاختبار عام 1951وذلك باستخدام البيانات الإحصائية لعام 1937 لعدد من المصانع الانكليزية و الأميركية التي تصدّر منتجاتها الى الخارج ، وبما ان الأجور المدفوعة للعامل الانكليزي تعادل نصف مثيلتها المدفوعة للعامل الأميركي ، وان بعض المصانع الأميركية تكون إنتاجية العامل الأميركي فيها أكثر من ضعف إنتاجية العامل الانكليزي لذلك فقد أشار ما كدول الى ان تكاليف الإنتاج الأميركي في هذه المصانع اقل منها في انكلترا، وعليه فان الولايات المتحدة تتمتع في هذه المصانع بميزة نسبية اكبر من انكلترا ، لذلك فهي تستطيع ان تعرض هذه السلع بأسعار اقل من أسعار انكلترا ، اما المصانع الأخرى فان إنتاجية العامل الانكليزي فيها اكبر من نصف إنتاجية العامل الأميركي مع بقاء الأجور الانكليزية تساوي نصف الأجور الأميركية فان لهذه المصانع ميزة نسبية مما يجعلها تستطيع عرض منتجاتها في الأسواق العالمية بأسعار تقل عن أسعار السلع الأميركية المماثلة لها . وقد استبعد ما كدول المبادلات التجارية بين الولايات المتحدة وانكلترا بسبب الرسوم الجمركية المفروضة من قبل كل من الطرفين على الطرف الأخر والتي غالبا ما تكون متفاوتة بشكل كبير من مصنع لآخر وكذلك لأنها قليلة ولا تشكل سوى 5% من تجارتهما الخارجية ، وفي مقابل ذلك فان كلا الدولتين تجابهان نفس الرسوم الجمركية في الأسواق العالمية .

وقد تبين من خلال الاختبار ان هنالك علاقة طردية واضحة بين إنتاجية العامل في مصانع الدولة وبين صادراتها من تلك المصانع ، اذ تبين ان هذه العلاقة موجودة في مصانع الولايات المتحدة وانكلترا وان 20 مصنعاً من أصل 25 مصنعاً شملها الاختبار كانت الميزة النسبية فيها لمصانع أميركا ، وان صادرات هذه المصانع الأميركية الى العالم الخارجي كانت تفوق مثيلاتها الانكليزية ، وقد نال هذا الاختبار دعما تجريبيا قام به عدد من الباحثين الاقتصاديين البارزين منهم بيلا بلاسا باستخدام بيانات عام 1950، و ستيرن باستخدام بيانات عام 1959 م ، وقد توصلا الى نتائج مقاربة لنتائج ماك دول .

**رابعا : نظرية تكلفة الفرصة البديلة** **"هابرلر " Opportunity Cost Theory**

تمكن هابرلر عام 1936 من حل الإشكال المحيط بنظرية ريكاردو وتخليصها من القيد الذي فرض عليها نتيجة نظرية القيمة في العمل واستبدالها بنظرية تكلفة الفرصة البديلة ، التي تنص على ان " *تكلفة إنتاج سلعة معينة لا تقاس بكمية العمل المبذول في انتاجها ، بل بكمية السلعة التي ضحى بها المجتمع من اجل إنتاج السلعة الاولى " .*

ولتوضيح فكرة تكلفة الفرصة البديلة نستعين بالجدول الأتي الذي يصور كافة التوافقات لإمكانية الإنتاج لكل من العراق وسوريا من سلعتي النمور والقمح عند ما توظف كل دولة منهما جميع إمكاناتها (مواردها الاقتصادية) وفي ظل التكنولوجيا المتاحة لكل منهما وكما يأتي :

**جدول افتراضي لإمكانات الانتاج لسلعتي التمور والقمح في كل من سوريا والعراق**

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| **سوريا / الانتاج بآلاف الاطنان بالسنة** | | **العراق / الانتاج بالأف الاطنان بالسنة** | |
| **قمح** | **تمور** | **قمح** | **تمور** |
| **120** | **00** | **00** | **200** |
| **90** | **10** | **20** | **150** |
| **60** | **20** | **40** | **100** |
| **30** | **30** | **60** | **50** |
| **00** | **40** | **80** | **00** |

ومن الجدول نجد ان سوريا تستطيع إنتاج 120 ألف طن من القمح سنويا وبدون أية كمية من النمور إذا وجهت جميع إمكاناتها لذلك ، او إنتاج 40 ألف طن تمور وبدون أية كمية من القمح ، او اختيار اية تشكيلة من السلعتين الواردة في الجدول ، اما العراق فبإمكانه إما إنتاج 200 ألف طن تمور وبدون قمح او80 ألف طن قمح وبدون تمور او اية تشكيلة منهما كما في الجدول . كما نلاحظ ايضا ان تكلفة إنتاج وحدة التمور في سوريا تساوي 120 /40 = 3 وحدة قمح ، بمعنى ان سوريا اذا أرادت إنتاج وحدة إضافية من التمور فعليها ان تضحي بإنتاج ثلاث وحدات من القمح ، وبمعنىً أدق فان الموارد المخصصة لإنتاج وحدة واحدة من التمور في سوريا تكفي لإنتاج ثلاث وحدات قمح . وبالعكس فان تكلفة انتاج وحدة القمح فيها تساوي 40 / 120 = 0,33 وحدة تمور ، أي ان إنتاج وحدة قمح إضافية فما عليها سوى التضحية بثلث وحدة من التمور فقط .

إما العراق فان تكلفة إنتاج وحدة القمح لديه تعادل 200 / 80 = 2,5 وحدة من التمور ، وعليه فإذا أراد إنتاج وحدة إضافية من القمح فيجب ان يضحي بوحدتين ونصف الوحدة من التمور ، أما إنتاج وحدة إضافية من التمور فلا يضحي الا بأربعة أعشار الوحدة من القمح (80 / 200 = 0,4) .

وعليه يكون تخصص العراق بإنتاج التمور وتخصص سوريا بإنتاج القمح وقيام التبادل التجاري بينهما مربحا إذا استطاع العراق مبادلة وحدة واحدة من التمور مقابل أي كمية تزيد عن أربعة أعشار الوحدة من القمح او مبادلة وحدة واحد من القمح بأقل من 2,5 وحدة من التمور، بينما تربح سوريا إذا استطاعت مبادلة وحدة واحدة من القمح باي كمية تزيد عن 0,33 وحدة من التمور أو مبادلة وحدة واحدة من التمور باقل من ثلاث وحدات من القمح وهكذا (لماذا) .

ويؤخذ على هذه النظرية افتراضها ان تكلفة الفرصة البديلة ثابتة ، أي ان عوامل إنتاج السلعة الأولى هي بديل كامل لعوامل إنتاج السلعة الثانية ، كذلك افتراضها ان نسب عوامل الإنتاج لكلا السلعتين (نسبة العمل الى رأس المال او نسبة رأس المال الى العمل) متشابهة في كلا الدولتين ، بينما نجد ان الواقع العملي يختلف عن ذلك أي ان عوامل إنتاج السلعتين ليست بديلا كاملا كما ان نسب عوامل الإنتاج ليست متشابهة في الدولتين .

**خامسا : نظرية القيم الدولية "جون ستيوارت ميل " International Values Theory**

إن النظريات السابقة قد أكدت على جانب العرض فقط واهملت جانب الطلب في تفسير قيام التجارة الدولية ، غير إن الأسعار تتحدد نتيجة تفاعل قوى العرض مع الطلب وبعد ذلك تتحدد الكميات المعروضة والكميات المطلوبة في التجارة الدولية أي الاستيرادات (جانب الطلب) والصادرات (جانب العرض) ، ولكن السؤال المهم هو كيف تتحدد كمية الصادرات وكمية الاستيرادات ؟ ، أي ما هي النسبة التي تجمع بينهما في عملية التبادل الدولي ؟، وبمعنى أدق ما هي معدلات التبادل الدولي التي تتم وفقها التجارة الدولية لتكون مربحة لكلا الدولتين المتعاملتين بالتجارة ؟ .

ولان ريكاردو قد عجز عن الإجابة على هذه التساؤلات فقد جاء المفكر والاقتصادي الانكليزي J.S Mill ليجيب عليها في كتابه (أسس الاقتصاد السياسي عام 1848) ضمن نظرية جديدة عرفت بـ (نظرية القيم الدولية) وقد أوضح فيها بان نسب التبادل الدولي انما تتحدد بقانون الطلب المتبادل Reciprocal Demand ، أي إن طلب أية دولة على سلعة ما يمثل عرض الدولة الثانية من السلعة نفسها ، وفي ذات الوقت فان طلب الدولة الثانية على السلعة التي تنتجها الدولة الأولى هو بمثابة عرض الدولة الأولى من تلك السلعة ، أي إن هنالك طلب متبادل بين الدولتين وان نسب التبادل بين هاتين الدولتين ستتحدد عند تقاطع الطلب المتبادل لهاتين الدولتين ، وان نقطة التقاطع هذه ستقع بين الحدين الأدنى والأعلى لنسب التبادل بين السلع داخليا . ففي مثالنا السابق (نظرية تكلفة الفرصة البديلة) فليس من مصلحة العراق مبادلة وحدة القمح بأكثر من 2,5 وحدة تمور لماذا؟ ، كما ليس من مصلحة سوريا مبادلة وحدة التمور بأكثر من ثلاث وحدات قمح . لماذا ؟ **يمكن القول هنا بان هذه الارقام يمكن تحويلها الى تكاليف بدلا من عدد الوحدات فمثلا يمكن القول بان ليس من مصلحة العراق شراء وحدة القمح بأكثر من سعر وحدتين ونصف من التمر الذي يصدره للخارج ، كما انه ليس من مصلحة سوريا شراء وحدة التمر بأكثر من سعر ثلاث وحدات من قمحها المصدر . فلو كانت تكلفة وحدة التمر العراقي المصدر لسوريا 60 وحدة نقدية وتكلفة وحدة القمح السوري المصدر للعراق 50 وحدة نقدية فان التجارة بينهما مربحة إذا تمت ضمن هذين الحدين ، ولكنها تكون خاسرة لإحدى الدولتين إذا تمت بغير هذه النسب .**

وقد قام مارشال وبالتعاون مع ايجويرث Marshal & Edgewerth برسم منحنيات الطلب المتبادل ، أو كما أطلق عليها بمنحنيات عرض المبادلة Offer Curves أو منحنيات الطلب الدولية International Demand Curves وهذه المنحنيات إنما تعبر عن الكميات التي ترغب الدولة بمبادلتها (الصادرات) مع دولة أخرى مقابل الكميات التي ترغب الدولة الأولى بالحصول عليها (الاستيرادات) ، لذلك فان معدل التبادل الدولي Term of Trade بين الدولتين سيتحدد في نقطة التقاطع بين الكمية التي تطلبها الدولة من السلعة المستوردة مع الكمية التي تعرضها من السلعة المصدرة (نقطة التوازن Balance Point) .

وتكون معدلات التبادل الدولية متوازنة عندما تكون أسعار الصادرات و الاستيرادات محصورة بين هذين الحدين ، إلا إن الحال سوف يتغير عند تغير أسعار الصادرات أو الاستيرادات بحيث تتغير معها معدلات التبادل الدولية ، فتكون مرة لصالح الدولة المصدرة ومرة في غير صالحها ، وكذلك الحال بالنسبة للدولة المستوردة .

**و**قبل التعرف على أنواع معدلات التبادل الدولي لابد من التمييز بينها وبين مفهومين مقاربين لها ولكنهما مختلفين عنها وهما :

* **معدل تغطية الاستيرادات Imports Coverage Rate**

وهو النسبة المئوية من الاستيرادات التي يمكن تغطيتها عن طريق الصادرات أو من مجموع الأرصدة الجارية من السلع والخدمات والتحويلات الجارية ، أي كم هي نسبة الاستيرادات التي تدفع قيمتها من الصادرات وكم هي نسبتها التي تدفع عن طريق التحويلات الجارية او تدفق رؤوس الأموال او من الاحتياطات النقدية اذ يمكن القول بان معدل تغطية استيرادات العراق لعام 2010 كانت بنسبة 55% من صادرات النفط و12% من الصادرات الأخرى و17% من تدفقات رأس المال وإرباح الاستثمار و 16% من الأرصدة الجارية .

* **الطاقة الاستيرادية Energy of Importations**

ويقصد بها حجم الاستيرادات التي تستطيع الدولة ان تحصل عليها عن طريق صادراتها (او دخلها الجاري) ويعبر عنها بالأرقام القياسية ، فإذا كان الرقم القياسي لا سعار الاستيرادات هو *(Pm)* والرقم القياسي لأسعار الصادرات هو *(Px)* والرقم القياسي للكميات المصدرة هو *(َQx)* فان الرقم القياسي للطاقة الاستيرادية سيكون:

***EI* =**

*وتجدر الإشارة الى إن الطاقة الاستيرادية لا تعتمد في زيادتها على زيادة نسبة أسعار الصادرات الى أسعار الاستيرادات فقط وإنما تعتمد كذلك على مرونة الطلب على الصادرات ، إذ كلما كانت المرونة قليلة كان ذلك في صالح الدولة المصدرة وبالعكس ،* لماذا ؟*.*

وبما ان عدد أنواع السلع والخدمات المتبادلة بين الدول كثيرة ومتنوعة من جهة ، ومتغيرة من وقت لآخر من جهة أخرى ، فقد اقترح (موريس بي M.Bye) النوعين الرئيسيين من معدلات التبادل الدولية للتمييز بين معدلات التبادل الثابتة والمتغيرة وكما يأتي:

* **معدلات التبادل الموضعية :** وهي تعبر عن النسب الكمية بين المنتجات أو عوامل الإنتاج لأنها تصف وضعاً معيناً في فترةٍ زمنيةٍ معينة .
* **معدلات التبادل التطورية :** وهي تفسر الى أي حد ستزداد أو تنخفض قدرة الدولة في الحصول على منتجات مستوردة مقابل منتجاتها المصدرة .

**المفاهيم المختلفة لمعدلات التبادل ومدلولاتها الإحصائية**

**اولا : معدلات التبادل الموضعية (المطلقة) :** وتنقسم الى نوعين

**أ – معدلات التبادل التجارية (الموضعية)The Locale Commercial Rates**

اذا افترضنا وجود دولتين هما *(1)* و *(2)* تنتج كل منهما سلعة واحدة هما *(f*) و *(h)* على التوالي فان النسبة بين الكميات المتبادلة :

**او \* 100**

تسمى معدلات التبادل التجارية ، إذا كانت عملية التبادل تجري بين الدولتين بالمقايضة (**Barter**) ، أما إذا تم استخدام النقود في تسعير السلع المتبادلة فان معدلات التبادل الأنفة ستكون :

**او \*100**

**ب – معدلات التبادل الحقيقية (الموضعية) The Locale Actual Rates**

وتنقسم الى نوعين هما البسيط والمزدوج وكما يلي :

**1 - معدل التبادل الحقيقي (الموضعي) البسيطThe Simple Actual Rate**:

وهو يعبر عن الكميات الطبيعية من السلع المستوردة التي يتم مبادلها مقابل وحدة واحدة من السلع المصدرة معبرا عنها بتكلفة عوامل الإنتاج " *فمثلا يمكن للدولة A ان تبادل الكمية Qx من السلعةx مقابل 20 ساعة من ساعات عمل الدولة B ".*

**2 - معدل التبادل الحقيقي (الموضعي) المزدوج The Double Locale Actual Rate:**

وهو يعبر عن العلاقة بين كميات عوامل الإنتاج اللازمة في الدولتين لإنتاج كميات من السلع والخدمات تكون قيمتها متساوية في التبادل الدولي ، فإذا كانت الكمية التي أنتجتها الدولة *A* مثلا من السلعة *x* هي *Qx* وهذه تتطلب *10* ساعات عمل ، ونفس الكمية التي تنتجها الدولة *B* من نفس السلعة تتطلب *20* ساعة عمل ، عندئذ يمكن القول ان (ساعتين من عمل الدولة *B* يتم مبادلتها مع ساعة واحدة من عمل الدولة *A*) .

غير ان هذا المعدل لا يمكن الاعتماد عليه لعدد من الاعتبارات هي :

* ان العمل ليس هو العنصر الإنتاجي الوحيد
* ان عدد السلع التي يتم مبادلتها بين الدول كثير جدا
* ان حاجة السلع المختلفة الى ساعات العمل ليست متشابهة او متطابقة
* عدم وجود دراسات عملية خاصة بمعادلة كميات العمل بالنسبة للسلع المختلفة وللدول المختلفة تسمح بتحديد القيم المطلقة لهذه المعدلات إحصائيا

**ثانيا : معدلات التبادل التطورية (النسبية) :** وتنقسم الى نوعين :

1. **معدلات التبادل التجارية (التطورية) The Evolution Commercial Rate**

وتنقسم بدورها الى نوعين هما الصافي والإجمالي وكما يلي :

1. **معدل التبادل التجاري الصافي The Net Evolution Commercial Rate** وهو عبارة عن نسبة الرقم القياسي لأسعار الصادرات الى الرقم القياسي لأسعار الاستيرادات مضروبا بـ 100% ، اي :

معدل التبادل التجاري الصافي = \* 100

مع ملاحظة أن كلا الرقمين إي (الرقم القياسي لأسعار الصادرات والرقم القياسي لا سعار الاستيرادات) يمكن وضعه في البسط مع تغير الدلالة .

ومن الجدير بالذكر أن أسعار الصادرات وأسعار الاستيرادات تشمل مجموعة كبيرة من السلع غير المتجانسة ، لذلك يجب وضع ترجيح (أوزان ترجيحية) لهذه الأسعار بواسطة الكميات المصدرة والمستوردة ، اي اعطاء كل سعر للصادرات او الاستيرادات اهمية نسبية او وزنا ترجيحيا هو عبارة عن الكميات المصدرة او الكميات المستوردة .

وهنالك عدة اشكال للترجيح بالكميات هي :

* الترجيح بكميات سنة الاساس (لاسبير *Laspear*) في الصيغة الاتية :

***Las =*** *\*100*

* الترجيح بكميات سنة المقارنة (باش *Bash*) في الصيغة الاتية :

***Bash =*** *\* 100*

* الترجيح بكلاً من الكميتين (فيشر *Fisher*) ويسمى بالرقم القياسي الامثل :

*\*100* ***Fisher =***

OR

***Fisher =***

وهناك صيغ اخرى من الترجيح هي :

* مارشال – ايدجويرث (*Marshal & Edgwerth)* ترجح الأسعار بالوسط الحسابي للكميات .
* والش *(Walsh)* ترجح الأسعار بالوسط الهندسي للكميات .

**2 - معدل التبادل الاجمالي** **The Total Evolution Commercial Rates** وهو عبارة عن نسبة الرقم القياسي لحجم الصادرات الى الرقم القياسي لحجم الاستيرادات مضروبا بـ 100% اي :

معدل التبادل الاجمالي =  **\*** 100

وهذين الرقمين (الصافي والاجمالي) لهما دلالات نسبية ، فاذا كانت القيمة – لكل منهما – اكبر من واحد صحيح فمعنى ذلك ان هنالك تدهورا في شروط التجارة بين الدولتين (وهذا التدهور يكون لصالح الدولة المصدرة وفي غير صالح الدولة المستوردة) ، لان ذلك معناه ان الدولة تعطي للخارج قيمة اكبر (او كمية اكبر) من الصادرات لتحصل مقابلها على قيمة اقل (او كمية اقل) من الاستيرادات ، ويحدث العكس اذا كانت القيمة اقل من الواحد الصحيح .

ب – **معدلات التبادل الحقيقية (التطورية)** **The Evolution Actual Rates** وتنقسم هذه الى نوعين هما البسيط والمزدوج وكما يلي :

1. **معدل التبادل الحقيقي التطوري البسيط** : **The Simple Evolution Actual Rates** وهو عبارة عن رقم قياسي يأخذ بالاعتبار التغير في انتاجية عوامل الانتاج للصناعات التصديرية فقط ، ويأخذ الصيغة الاتية :

الرقم القياسي التطوري الحقيقي البسيط =

حيث ان : Px : تمثل اسعار الصادرات

Pm : اسعار الاستيرادات

Lx : كمية العمل الداخلة في انتاج وحدة الصادرات

فاذا افترضنا ان أسعار الصادرات قد انخفضت بنسبة 10% في حين بقيت أسعار الاستيرادات دون تغيير ولكن انتاجية العمل في الصناعات التصديرية قد ارتفعت مما ادى الى انخفاض كمية العمل اللازمة لإنتاج وحدة واحدة من الصناعة التصديرية بنسبة 20% ، فان معدل التبادل التطوري الحقيقي البسيط سيكون :

الرقم القياسي التطوري الحقيقي البسيط = **= 1.13**

وهذا يعني ان الدولة قد حصلت على ارباح حقيقية من تجارتها الخارجية ، لان الانخفاض النسبي في أسعار صادراتها قد عوضه بل وزاد علية الارتفاع الحقيقي في انتاجية العمل في الصناعة التصديرية لتلك الدولة .

1. **معدل التبادل الحقيقي التطوري المزدوج** **The Double Evolution Actual Rates** وهو عبارة عن رقم قياسي يأخذ بالاعتبار التغير في انتاجية عوامل الانتاج للصناعات المصدرة والمستوردة على حد سواء ، ويأخذ الصيغة الاتية :

الرقم القياسي التطوري الحقيقي المزدوج = \*

حيث ان : Px : تمثل اسعار الصادرات

Pm : اسعار الاستيرادات

Lx : كمية العمل الداخلة في انتاج وحدة الصادرات

Lm : كمية العمل الداخلة في انتاج وحدة الاستيرادات

فاذا افترضنا – على سبيل المثال- ان قيام التجارة بين الدولة (أ) و الدولة (ب) قد ادى الى زيادة انتاجية العمل في صناعات التصدير في كلا الدولتين مما ترتب عليه انخفاض كمية العمل اللازمة لإنتاج وحدة واحدة من انتاج الدولة (أ) بمقدار 10% وفي الدولة (ب) بمقدار 22% فان ارتفاع اسعار الصادرات للدولة (أ) بمقدار 15% وثبات اسعار صادرات الدولة (ب) سوف لن يؤدي ذلك الى تغير العلاقة بين الدولتين لان معدل التبادل الحقيقي المزدوج بينهما سيكون :

**ر. ق .ت .ح .م** =  **\*** = **\*** = **1** تقريبا

اما اذا افترضنا عدم ارتفاع انتاجية العمل في صناعات التصدير في الدولة (أ) في حين ارتفعت اسعار صادراتها بنسبة 15% وفي نفس الوقت ارتفعت انتاجية صناعات التصدير للدولة (ب) بنسبة 22% على نحو ما سلف وبقيت اسعار صادراتها ثابتة ، عندئذ سيكون ذلك في غير صالح الدولة (أ) رغم ارتفاع اسعار صادراتها ، لان :

**ر. ق .ت .ح .م** =  ***\**** = **\*** = **0.9** تقريبا

وخلاصة ما تقدم ، فان معدلات التبادل الحقيقية يمكن حسابها من الناحية النظرية ، كما صاغها (جاكوب فاينرJacob Vainer) ، ولكن يبدو انه من الصعب حساب بعض العناصر المكونة لها ، ولذلك فقد اقترح عدد من الكتاب الاخذ بما يسمى معدل تبادل الدخل ، وهو عبارة عن :

**معدل تبادل الدخل = معدل التبادل الصافي \* الرقم القياسي لكمية الصادرات**

وهو يمثل قدرة الدولة على الاستيراد ومن هنا فانه يحظى بأهمية خاصة لدى الدول النامية اكثر من الدول الصناعية .

***سؤال***

اذا كانت صادرات العراق من التمور الى كوبا واستيراداته منها من السكر للسنوات 1980 – 2005 كما في الجدول الأتي ، المطلوب حساب معدل تبادل الدخل ، للمدة (1980 - 1985) و (1990 - 1995) و (2000 - 2005) ، مستخدما صيغة كل من (لاسبير ، باش ، فيشر) اذا اعتبرنا سنة 1980 هي سنة الاساس .

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| الاستيرادات | | الصادرات | | السنة |
| P(& لكل طن) | Q (1000 طن) | P(& لكل طن) | Q (1000 طن) |
| 500 | 100 | 100 | 200 | 1980 |
| 450 | 120 | 110 | 250 | 1985 |
| 600 | 130 | 110 | 150 | 1990 |
| 750 | 150 | 150 | 300 | 1995 |
| 800 | 200 | 200 | 450 | 2000 |
| 900 | 250 | 220 | 400 | 2005 |

معدل تبادل الدخل = معدل التبادل الصافي \* الرقم القياسي لكمية الصادرات

معدل التبادل الصافي = \* 100

***Las (X) =*** *\*100 =*  ***\*100 = \*100 = 110%***

***Las (M) =*** *\*100 =*  ***\*100 = \*100 = 90%***

***N.E.C.R = \* 100 = 122.22 % =122 %***

الرقم القياسي لكمية الصادرات = = ***125*** %

اذاً فان معدل تبادل الدخل = ***1.22 \* 1.25 = 1.525 %***

**وهذا يعني إن شروط (معدلات التبادل) بين العراق وبين كوبا في هاتين السلعتين هي في صالح العراق وفي غير صالح كوبا لان معدل تبادل الدخل بينه وبينها أكثر من واحد صحيح**